ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Trade in the Levant during the Ottoman Empire until 1887: Aleppo - as a Model

Asst.Prof Ayad Naji Ali Al-Mashaykhi

Ministry of Education - General Directorate of Salah Al-Din Education / Eshaqi Education Department

* *Corresponding author: E-mail* :
Aboabood585@gmail.com
07826881013

***Keywords*:**
Economic conditions
Commercial conditions
Levant
Ottoman empire
Aleppo state

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 12 Jan. 2022
Accepted 28 Feb 2022
Available online 12 Sept 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

The importance of Aleppo's location in Levant, springs from the role it plays in international trade, its openness to the world, especially after the industrial revolution in Europe, and the issuance of modern laws alongside economic reformations made by the Ottoman Empire in most fields. However, this flourishment ended with the weakness and disintegration of the state—a matter that was engendered by the intervention of European countries, and the beginning of colonial projects to divide the property of the sick man (the Ottoman Empire), especially in the Levant.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.9.1.2022.15

التجارة في بلاد الشام خلال السيطرة العثمانية حتى عام ١٨٨٧م "ولاية حلب – أُنموذجاً"

م. م. إياد ناجي علي المشايخي/ وزارة التربية – المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الخلاصة:

تكمن أهمية موقع ولاية حلب المتميز في بلاد الشام، نتيجة لدورها الذي أدته في التجارة العالمية، وانفتاحها على العالم خصوصاً بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، ومحاولات الإصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية في أغلب المجالات الاقتصادية من خلال إصدار القوانين الحديثة، وتنتهي بضعف وتفكك الدولة العثمانية من خلال تدخل الدول الأوروبية، وبداية المشاريع الاستعمارية لتقسيم ممتلكات الرجل المريض ((الدولة العثمانية)) لاسيما في بلاد الشام.

الكلمات المفتاحية: الأحوال الاقتصادية، الأحوال التجارية، بلاد الشام، السيطرة العثمانية، ولاية حلب، نظام الإمتيازات الأجنبية.

المقدمة

اشتهرت بلاد الشام بتطور تجارتها خلال السيطرة العثمانية، فيما أدت مدينة حلب دوراً كبيراً في تلك التجارة التي عكست صورة واضحة، وكان لها أثرها في البنيان الحضاري لتلك المدينة العريقة من خلال موقعها الاستراتيجي، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي أثرت وتأثرت بها مدينة حلب.

تكمن أهمية موقع ولاية حلب المتميز في بلاد الشام، نتيجة لدورها الذي أدته في التجارة العالمية، وانفتاحها على العالم خصوصاً بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، ومحاولات الإصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية في أغلب المجالات الاقتصادية من خلال إصدار القوانين الحديثة، وتنتهي بضعف وتفكك الدولة العثمانية من خلال تدخل الدول الأوروبية، وبداية المشاريع الاستعمارية لتقسيم ممتلكات الرجل المريض ((الدولة العثمانية)) لاسيما في بلاد الشام.

وبناءً على كل ما تقدم جاء اختيارنا لموضوع البحث المُعنوّن: **((التجارة في بلاد الشام خلال السيطرة العثمانية "ولاية حلب – أُنموذجاً"))**، وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور، تناول المحور الأول وضع التجارة خلال السيطرة العثمانية، ونظام الامتيازات الأجنبية، فضلاً عن التجارة الداخلية والخارجية، وصادرات مدينة حلب وارداتها. أما المحور الثاني فقد ركز على المنشآت التجارية لمدينة حلب كالأسواق والخانات، في حين تطرق المحور الثالث إلى العملة النقدية المستخدمة في مدينة حلب. ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز ما ورد في متن البحث، فضلاً عن قائمة المصادر التي استخدمتها في البحث.

أولاً: وضع التجارة في ولاية حلب خلال السيطرة العثمانية:

اعتمدت مدينة حلب عبر العصور على موقعها الجغرافي المهم على الطرق التجارية، ما بين الهند والصين وأوروبا غرباً، وبلاد الشام والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتركيا شمالاً. وعُدت مدينة حلب المدينة الثالثة من حيث النشاط التجاري في عهد الدولة العثمانية، من بعد استانبول والقاهرة. فالتقاليد التجارية ضربت بجذورها العميقة من حيث نقاء هوائها، ومتانة مبانيها، ونظافة شوارعها، وتمتعت بنصيب وافر من الغنى بالمنتجات الاقتصادية لموقعها الاستراتيجي[١] الذي جعلها تتوسع

بعمرانها، وبأسواقها، وتطورها في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ولاسيما أن سلع طريق الحرير التي أتت من بلاد فارس إلى حلب عبر الموصل، أدت دوراً مهماً في الاقتصاد الأوروبي، فكانت حلب مخزناً من مخازنه القريبة للبحر المتوسط ثم أوروبا(٢).

استطاعت أن تكون قاعدة لسورية الشمالية، ومركز تجمع تجارة الشرق المتجهة إلى استانبول، فأخذت تتجه بنشاطها التجاري نحو أوروبا، وتتغلغل في أسواق استانبول(٣).

ارتبط ظهور الرأسمالية في الإمبراطورية العثمانية بالأسواق الأوروبية التي ازدهرت بعد الثورة الصناعية، ثم أسهمت العلاقات في تشكيل ونمو الوعي القومي لعدد من الولايات، وأقاليم الدولة العثمانية، ونتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لديها أصبح هناك تناقضات أخذت تهدد الدولة العثمانية المتخلفة اقتصادياً عن أوروبا، ويمكن أن يعُدها إمبراطورية مترامية الأطراف(٤).

وهكذا نلاحظ أن موقع مدينة حلب الجغرافي جعلها من أشهر المحطات التجارية، وأكثرها نشاطاً على طريق الحرير، وظلت محافظةً على واقعها الفريد، على الرغم مما أصابها من اضطرابات داخلية خلال السيطرة العثمانية لها.

أ_ نظام الامتيازات الأجنبية:

أثر نظام الامتيازات الأجنبية على التجارة والتجار في ولاية حلب وغيرها من الولايات العثمانية إذ قدمت السلطة العثمانية عددا من التسهيلات للدول الأوروبية، تشجيعاً لرعاياهم على الإقامة والتجارة في الولايات التي تسيطر عليها، واستثمار أموالهم في المجالات الاقتصادية، وممارسة نشاطهم التجاري في مدنها وموانئها، وسمحت لتجار الدول المتعاقدة باستيراد جميع البضائع، وتصدير ما هو مسموح به، وحددت الرسوم الجمركية على تلك البضائع، ومنعت موظفيها من تقاضي الضرائب منهم، لاسيما غير المنصوص عليها في المعاهدات(٥).

أصبحت الامتيازات الأجنبية تشمل استثناء تلك الدول من المحاكم العثمانية، ومنح حق النظر في الدعاوى التي يكون الأجانب طرفاً فيها ، وتعيين قناصل لهم في أي منطقة يريدونها في الدولة العثمانية. لذلك جعلت هذه الامتيازات للأجنبي مركزاً خاصاً يتميز به عن رعايا الدولة العثمانية(٦)، وكانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي حصلت على امتيازات تجارية شملت كل أرجائها في القرن السادس عشر وتحديداً عام ١٥٣٦م، ثم تبعتها كل من إنكلترا، وهولندا وغيرها من الدول الأوروبية التي

وقعت معاهدات تجارية مُنحت بموجبها الكثير من الامتيازات الاقتصادية والسياسية والدينية، لدرجة أنهم أصبحوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية رعاياهم النصارى[٧].

وبالتالي فإن قبول السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠– ١٥٦٦) التحالف مع ملك فرنسا فرانسوا الأول هو بمثابة إنذار للدولة العثمانية، ولكن فسر بعض الباحثين أن موافقة السلطان على منح الامتياز لفرنسا لكي يجعل الملوك النصارى الذين تعاونوا معه يدركون أن صداقته مفيدة، ومن يتقرب منه يكسب منافع وامتيازات كثيرة، ولكن بعد عام ١٥٦٦ م أصبح القرار في أيدي سلاطين عاجزين أو غير مؤهلين، ثم منذ القرن السابع عشر أصبحت إدارة الدولة بين أيدي كبير الوزراء (وزيري أعظم – أي الصدر الأعظم) أو كبار القادة الإنكشاريين، وبذلك بدأت مع هذه المدة مرحلة الانحطاط السياسي و الثقافي، ومع بداية ضعف الدولة العثمانية أصبحت الامتيازات التجارية خطرا عليها، لأنها قيدتها، وجعلت أسواقها مفتوحة أمام البضائع الأجنبية، فتضرر نتيجة ذلك الاقتصاد العثماني، لاسيما بعد الثورة الصناعية، واستُغلّ نظام الامتيازات من قبل الدول الأوروبية كوسيلة للاستعباد الاستعماري للولايات العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية من خلال قناصل، و سفراء الدول الأوروبية ونفوذهم السياسي، والاقتصادي، والعسكري في الدولة العثمانية، ففرنسا احتلت الجزائر عام ١٨٣٠ م، وأقدمت على إنزال قوات لها في لبنان عام ١٨٦٠م بحجة حماية النصارى من الدروز. ومع الوقت تعقدت العلاقات العثمانية الأوربية نتيجة نظام الامتيازات الذي فرض على الدولة العثمانية الالتزام بما تفرضه المؤتمرات الدولية[٨].

يتضح لدينا مما سبق، أن التنافس الاستعماري على تجارة الشرق بفضل الامتيازات الممنوحة من السلطان العثماني للدول الأوربية، كان بداية الصراع السياسي بين تلك الدول لبسط نفوذها على المنطقة، وهذا ما حصل مع فرنسا عندما اتجهت بأنظارها نحو بلاد الشام، وبالتالي أصبحت تلك الامتيازات مصدر ضعف للسلطة العثمانية، وبدأت كل من فرنسا وبريطانيا تتدخل في شؤونها إبان القرن التاسع عشر، حتى أصبحت الدولة العثمانية شبه مستعمرة، أواخر القرن التاسع عشر بفضل الامتيازات الممنوحة لتلك الدول الاستعمارية حسب قول المستشرق الروسي فلاديمير لوتسكي.

ب_ التجارة الخارجية:

سيطر البرتغاليون على طرق الملاحة البحرية في المحيط الهندي بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م مما أدى إلى ضعف التجارة على شواطئ البحر المتوسط، لكن بريطانيا،

وفرنسا، وهولندا كانت تُفضل شراء البضائع الشرقية من سواحل البحر المتوسط، لبُعد الطريق الثاني، وكثرة الكلفة إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين(٩).

وبما إن شرايين التجارة مسألة مهمة، لذلك حاول السلاطين العثمانيون الاهتمام بالمدن التي تربط بين الشرق والغرب، و كانت حلب أكبر محطة تجارية تربط قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوربا) براً، حيث استقبلت القوافل التجارية القادمة من الهند و الصين والعراق، وهناك أيضاً القوافل الآتية من غربي استانبول حيث تفرغ البضائع لكي تصنع في مدينة حلب، أو يعاد تصديرها إلى أوروبا عبر مرفأ لواء الإسكندرونة التابع لولاية حلب آنذاك(١٠).

تميزت حلب عن مدينة دمشق لقربها، واستتباب الأمن فيها، وكانت محمية من القبائل البدوية التي كانت تسطو على القوافل التجارية في بلاد الشام(١١)، وهذا ما فسر غنى أسواق مدينة حلب أكثر من مدينة دمشق. وانفتاح العثمانيين على الغرب، وسماحهم لجاليات التجار بالإقامة في الولايات العثمانية، وفتحت قنصليات لحمايتهم ورعاية شؤونهم، ففتح البنادقة أول قنصلية لهم في حلب، ثم فتحت فرنسا قنصليتين تجاريتين لها، وسبع وكالات تجارية، وكان للإنكليز، وهولندا أيضاً قنصلية في حلب، وأما روسيا فكانت لها وكالة تجارية واحدة(١٢).

وأقام "الفرنج" والقناصل في الخانات داخل الأسواق القديمة، ونعمت فرنسا بامتيازات خاصة تتيح لها التدخل لحماية رعاياها، وسرعان ما انضوى تحت جناح القناصل وحمايتهم عدد من رعايا الدولة العثمانية النصارى واليهود الذين شكلوا حلقة الوصل مع الأجانب(١٣).

اتسمت تجارة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بالضعف، نتيجة سوء الأوضاع الداخلية والنكبات والكوارث البيئية وانتشار مرض الطاعون ففي أواخر القرن الثامن عشر تراجعت حلب اقتصادياً، وأصابها الشلل والانحسار الاقتصادي مما جعل أهلها يشعرون بالضيق والفقر، وازداد الوضع سوءاً بعد أن ضرب حلب زلزال مدمر عام ١٨٢٢م خلف وراءه الكثير من الخراب(١٤).

تبدلت الأوضاع مع دخول إبراهيم باشا إلى حلب عام ١٨٣٠م بعد أن سيطر على بلاد الشام وأدخل معه شيئاً من الانفتاح الذي بدأه والده في مصر(١٥). حيث حاول إبراهيم باشا النهوض بالاقتصاد وتطوير الأساليب التي كانت متبعة في الزراعة والصناعة والتجارة، فقامت الحكومة بتحسين طرق المواصلات الداخلية البرية والبحرية، وأمنت بذلك خطوط القوافل التجارية التي كانت تعاني من هجوم

قطاعي الطرق والبدو عليها، وبذلك أصبحت القوافل التجارية تنتقل من بلد لأخر دون أن تشعر بخوف يهدد سلامتها، كما قامت الحكومة بالسيطرة على وسائل النقل المختلفة من جِمال وبِغال ومراكب، وذلك لتسهيل شحن البضائع ونقلها إلى الموانئ ومن ثم إلى الداخل، وساد جو من التسامح والمساواة مع النصارى حيث أُلغي الحظر المفروض من قبل الدولة العثمانية على الطوائف غير المسلمة[١٦].

ولكن يؤخذ على إبراهيم باشا سياسة الاحتكار لعدد من البضائع والمحاصيل الزراعية مما أدى إلى قيام ثورات بدعم من الدول الأوروبية التي فضلت إبقاء الدولة العثمانية ضعيفة، وجعلها سوقاً مفتوحاً أمام منتجاتهم، فانتهى حكم ابراهيم باشا عام ١٨٤١م، وعادت حلب للسيطرة العثمانية من جديد، وانفتحت البلاد على الإنجازات الحديثة، وعلى مبدأ الحرية والمساواة بين المواطنين بعد أن قومت الدولة العثمانية مسارها من خلال الإصلاحات "عهد التنظيمات" ((Tanzimat))[١٧] وفي المدة التي استعادت فيها نفوذها على بلاد الشام، واندلاع الحرب الروسية العثمانية ما بين عامي (١٨٧٧-١٨٧٨م) ظهرت تدخلات الدول الأوروبية في شؤونها، والتغلغل في اقتصاد المنطقة، وتكثيف الإرساليات الأجنبية[١٨]، لتنفيذ مخططات استعمارية، والتدخل دائماً لصالح المِلل الذين كانوا يشكلون الوساطة التجارية، ثم تبلورت المشاريع الاستعمارية بتقسيم ممتلكات الرجل المريض "الدولة العثمانية"، والسيطرة على خيراتها[١٩].

نستنتج، أن مدينة حلب كانت مركزاً مهماً لتصدير البضائع، ولكن الجاليات الأوروبية عن طريق الامتيازات الممنوحة لهم، عملت على أخذ المواد الخام اللازمة لنموها الاقتصادي، وجعلت مدينة حلب سوقاً لتصريف منتجاتها، إذ لم يكن الصراع واضحاً بين الدول الكبرى إبان عصر القوة للسلطة العثمانية، لكن عند ضعفها فتحت أبوابها للنفوذ الاستعماري، الذي مارس نشاطه التجاري مستغلاً الشعوب اقتصادياً من أجل تحقيق النهضة الأوروبية على حساب الشعوب العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية.

ج_ التجارة الداخلية:

تم تنظيم التجارة في الولايات العربية، ومنها ولاية حلب ضمن طوائف تجارية لكل طائفة سوق خاص بها تعرض فيه بضاعتهم، وإذا حصل نزاع بين الطوائف يفصل بينهم الشاهبندر، و كلمة الشاهبندر فارسية الأصل تتألف من مقطعين: شاه تعني ملك أو سلطان، وبندر تعني ميناء التجارة. فاستعملها العثمانيون للدلالة على قناصلهم في الخارج، ومن مهامه[٢٠]:

١_ أن يكون سلطاناً على التجار وأرباب المهن.

٢_ يدافع عن حقوق التجار أمام السلطة الحاكمة.

٣_ جمع الضرائب ، وتأديب المنحرف من التجار.

وجرت التجارة ضمن أسواق، وكل سوق متخصص بنوع من البضائع كسوق العطارين، سوق القطن، سوق الحبال، وكان لهذه الأسواق أبواب يتم من خلالها الدخول إليها مثل "باب الجنان، باب قنسرين، باب الفرج، باب النصر، باب أنطاكية وغيرها"(٢١).

وكان هناك أسواق أسبوعية، يأتي إليها الناس من كل الأحياء، وتباع فيها البضائع من كل الأنواع، كسوق الأحد للنصارى، وسوق الجمعة للمسلمين، وسوق الخميس لليهود الذين يتزودون منه لما يطبخ في يوم الجمعة من أجل يوم السبت(٢٢).

عاشت حلب بجو من الاستقرار على الرغم من ضعف التجارة في تلك الفترة، مما ساعد على النمو الاقتصادي، ولاسيما التجاري منه بين فينة وأخرى، وبهذا الصدد قال بعض المؤرخون: "**وفي أيام الرخاء وازدهار التجارة، كانت تخرج من مدينة حلب ست قافلات متجهة إلى بغداد، وكانت أعظم هذه القوافل، وأهمها تتألف من (١٢٠٠٠) جمل وأقلها من (٥٠٠٠) إلى (٦٠٠٠) جمل، وفي إحدى السنين بلغ مجموع الجمال التي خرجت من حلب باتجاه الأناضول والعراق أكثر من خمسين ألف جمل تحمل البضائع من مختلف الأشكال والأنواع عدا القوافل الأخرى التي تتجه إلى البلاد الشامية، ومنها دمشق وبيروت**"(٢٣).

ولكن أصاب التجارة عدد من العقبات منها(٢٤):

١_ التظاهرات الشعبية الغاضبة التي قد تصل إلى تمرد أو ثورة أمام فساد الوالي وإدارته الظالمة التي تفرض ضرائب باهظة على الأهالي، كالتمرد الذي حصل نتيجة ابتزاز الحلبيين مما دفعهم للقيام بثورة على الوالي خورشيد باشا عام ١٨١٩م، حيث تم محاصرة حلب من قبل أربعة باشوات، وقصفها بالمدافع، ودام الحصار ما يقارب أربعة أشهر وأكثر من عشرة آلاف جندي، ولكن تحت ضغط المجاعة والحرمان اضطرت مدينة حلب إلى الاستسلام.

٢_ حصول الكوارث الطبيعية كالهزة الأرضية التي ضربت أحياء المدينة عام ١٨٢٢م فضلاً عن القحط الذي ضرب ارجاء ولاية حلب(٢٥).

٣_ انتشار الأوبئة والأمراض السارية كالطاعون والكوليرا.

٤_ أدى استيراد السلع المصنعة إلى تضييق الخناق على نشاط التجار، وانهيار التجارة بعد سنة ١٨٤٠م في وجه الرأسمالية الأوروبية(٢٦).

٥_ تقديم المساعدات للدولة العثمانية في حروبها، وتزويدها بالمؤن والرجال، ومرور الجيوش العثمانية بالمنطقة مما يؤدي إلى نشر الخوف والرعب لدى الأهالي.

٦_ عدم استتباب الأمن نتيجة هجوم البدو على مدينة حلب، وأيضاً هجوم القراصنة على ثغور حلب كمدينة اسكندرونة.

٧_ منح السلطة العثمانية الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية، كفرنسا وبريطانيا وغيرها، فقد استغلوها للسيطرة على الأسواق المحلية، وبعد ذلك استعماراً اقتصادياً خفياً لبلاد الشام(٢٧).

٨_ شهدت العملة العثمانية اضطراباً كبيراً من خلال تخفيض قيمة النقد، نتيجة أعمال السلب والنهب من قبل الانكشارية خصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر(٢٨) ما زاد الوضع سوءاً في القرن التاسع عشر.

في الواقع، إن الدولة العثمانية عملت على اتخاذ عدد من الإجراءات لكي تصلح هذه العقبات ، من خلال إنشاء سكة حديد لربط الطرق البرية، ودرء المنطقة من الثورات وحمايتها من البدو، وكبح جماح حروبهم في المنطقة، وعقد تحالفات مع زعمائهم، وتقديم العون لهم في زراعة الأرض والاستقرار، وإقامة مواقع عسكرية على جانبي النهر(٢٩).

كما أسست الدولة العثمانية دوراً لسك النقد في الولايات العثمانية ومنها حلب، لمشقة النقل، ومخاطر الطريق، وكان صاحب العيار مسؤولاً عن ضبط العيار الصحيح لقيمة النقد ومحاربة الغش قدر الإمكان، ومعاقبته في حال التلاعب بسحب يده عن العمل(٣٠)، وأثناء مدة التنظيمات تم تحديد الضرائب لوقف التسلط والنهب من قبل الولاة.

على ضوء ذلك يمكن القول: إن السلاطين العثمانيين حاولوا تهيئة التجار ضمن طوائف حرفية تحت زعامة الشاهبندر، الذي كان حلقة الوصل بينهم وبين الحكومة الممثلة بالوالي المُعيّن من السلطان، وهناك عوامل عرقلت الحركة التجارية بين الولايات العربية وحلب بالرغم من الإصلاحات العثمانية التي

حاولت بناء الدولة الحديثة، ووقف انحطاطها أمام التدخل الأجنبي في المنطقة، وأمام فساد الانكشارية، وأطماع الولاة.

د_ الصادرات والواردات في حلب:

تمتعت حلب بموقع جغرافي مهم، مما جعلها مركز لتجارة الشرق، ولاسيما الفلفل والبهارات الآتية من الهند. وقد أشارت الباحثة ليلى الصباغ في كتابها **((أن السلطنة العثمانية كانت تتقاضى رسوم جمركية على المصدر من التوابل في القرن السادس عشر أذ أخذت ١٠ % من قيمتها من البائع و ١١ % من الشاري برسم عشر بارات، وعندما يحمل إلى المركب يؤخذ على القنطار أقجة[٣١] واحدة برسم قبان))**[٣٢]

وساعدت سلعة الحرير على ازدهار التجارة في حلب التي وصلها عن طريق قوافل آتية من بلاد فارس لتصدر إلى أوروبا، وللأرمن دور فعال في تجارة هذه السلعة وغيرها من السلع كالصوف الذي يرسل إلى مدينة مومباي الهندية، وصَدّر قسم من القطن الموجود بين حلب ومعرة النعمان إلى أوروبا[٣٣].

وتفيد وثيقة خاصة بصناعة النسيج في حلب عام ١٨٦٢م، والتي أشارت الى **((أن هناك ٤٣ نولاً على الأقل من الأقمشة المنسوجة في المدينة. وكانت مدينة مرسيليا الفرنسية تستورد المنسوجات من حلب، أذ بلغ قيمة مشترياتها {مليون و ٦٩٦ ألف جنيه} مابين عامي ١٧٨٥- ١٧٨٩م))**[٣٤].

كما اشتهرت حلب بتصدير الفستق والزيتون، وما ينتج عنه من الصابون والزيت[٣٥]، عدا عن تصديرها للحبوب نتيجة ارتفاع أسعاره خصوصاً في الحروب بين الدول، وبالنسبة للواردات استوردت حلب من فرنسا الجوخ، والنيلة، والسكر، والحديد المصهور والرصاص، والقصدير، والبُن[٣٦].

ومن جهة أخرى استوردت حلب من بريطانيا المنتجات القطنية ما بين عامي (١٨٥١ ١٨٥٥ م) حيث بلغ قيمة مشترياتها حوالي (٤٤٤,٦٨٩) جنيهاً استرلينياً، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت واردات مدينة حلب أكثر من صادراتها نتيجة عدة عوامل أبرزها مرض الكوليرا الذي اجتاح المنطقة[٣٧].

إن الموقع الجغرافي لمدينة حلب جعلها محطة مهمة لتصدير بضائع الشرق وبضائعها عن طريق وسطاء من أهل الذمة مع التجار الأجانب، كما استوردت العديد من البضائع الأوربية لدرجة أصبحت واردات المدينة أكثر من صادراتها خصوصاً بعد الثورة الصناعية(٣٨).

ثانياً: المنشآت التجارية:

تتسم المنشآت التجارية في مدينة حلب بجمالها وروعتها، وكانت مركز الفعاليات الاقتصادية التجارية من أسواق، وحوانيت ، وخانات، وقيساريات، وغرف التجارة ... وغيرها. وكانت مليئة بالأشخاص الذين يبيعون ويشترون سواء من السكان المحليين أو الجاليات الأجنبية التي أرسلت لدراسة الأسواق الحلبية، لمعرفة ما يمكن تصديره واستيراده، ولعقد الصفقات التجارية(٣٩).

كما استعملت الخانات كفنادق للتجار، ومستودعات لبضائعهم وحيواناتهم، كخان الحرير وهو من الخانات القديمة التي استعملها الهنود لبيع الأقمشة، و يقع بين الجامع الكبير، والسبع بحرات، ويوجد فيه الطائفة اليهودية(٤٠)، وبالتالي كان لأهمية حلب تجارياً وصناعياً بسبب مرور القوافل التجارية بأراضيها للوصول إلى الهند، أسفرت عن أنشاء غرفة التجارة في حلب عام ١٨٨٥م، وعدت أول غرفة من بين الولايات العربية، والثانية بعد استانبول، وأول من ترأسها أحمد السباعي حتى عام ١٨٨٧م(٤١).

أن هذه المنشآت التجارية تناسبت مع واقع مدينة حلب رغم الكوارث، والإهمال التي ألمت بها.

أ_ الأسواق:

تعددت التسميات في أصل كلمة سوق، فمنهم رأى أنها كلمة أكادية تعني سوكو للدلالة على الشوارع، وطرق الاتصال العام وذلك قبل آلاف السنين قبل الميلاد، وفي العصر الهليني كانت تدعى الآغورا وتعني المركز الحيوي للتعامل التجاري، ومركز للحياة العامة خارج المنزل التي اشتهر فيها الهلينيون، وكانوا يعقدون بها مناظرات ويتناقشون بالأمور التجارية، أما في العصر الإسلامي فقد برزت كلمة سوق كنموذج اقتصادي ضمن المدينة. إذاً كانت الأسواق عبارة عن أماكن يتم فيها عملية البيع والشراء وفيها محلات وحوانيت لبيع عدد من السلع(٤٢).

وإبان الفترة العثمانية كانت الأسواق في مدينة حلب من ضمن المنشآت التجارية، وخصصت بأنواع محددة من المنتجات مما يسهل على الأجنبي عملية شراء السلع التي يحتاج إليها، وهناك أسواق أسبوعية كسوق الجمعة وسوق الأحد، نظمت هذه الأسواق من قبل شيخ يحافظ على استقامة المعاملات

التي تحصل في السوق ويعاونه نقيب وكاتب، كانت الأسواق تغلق عند الغروب ويطوف الحراس داخلها طوال الليل وهم يحملون عصياً ومصابيح ويأخذون مُرتّباتهم ومعاشاتهم من قبل اصحاب الحوانيت(٤٣).

وبهذا الصدد وصف المؤرخ راسل أسواق حلب بأنها: "**عبارة عن أبنية حجرية مرتفعة على شكل رواق طويل، معظمها ضيق جداً، تكون مقوسة من الأعلى، أو مسقوفة بالخشب، وتصطف الحوانيت فوق مصطبة يبلغ ارتفاعها قدمين على طول الرواق، وتكون الحوانيت صغيرة جداً بحيث يتعذر على صاحب الحانوت أن يعرض بضاعته، وعندما تزدحم المحال المتقابلة يتعذر على المار أن يشق طريقه عبر الزحام، إلا أن بعض الأسواق الحديثة أكثر اتساعاً والحوانيت فيها أكثر رحابة**"(٤٤).

كما وتحدث المؤرخ كامل الغزي عن سوق حلب الكبير بأنه كان: "**يشتمل على خمسة عشر ألف دكاناً وقد سُقِفَ مُعظمهُ بالأقبية الحجرية، وهو بارد في الصيف دافئ في الشتاء، وليس للشمس والمطر والعواصف إليه من سبيل، وقد اشتمل هذا السوق العظيم على ثنايا ومنعطفات، وكل ثنية ومنعطف يباع فيه بضاعة خاصة، فترى لباعة الجوخ مثلاً سوقاً، ولباعة الحرير سوقاً، وهكذا بقية البضائع لكل منها سوق**"(٤٥).

ب_ الخانات:

اختلفت الآراء حول أصل كلمة الخان، فمنهم من قال: أن لفظة الخان فارسية معربة، وربما اشتقت من كلمة خون، وتعني لقب السلطان عند الأتراك، وجمع كلمة خان خانات محل نزول المسافرين ويسمى الفندق، بينما ذكر البعض: بأن كلمة الخان تحريف لكلمة حانوت الآرامية المشتقة من كلمة حنة العبرانية، ومن معانيها خيّم، وأقام، ونزل، وحَلّ. بينما قال قسم آخر من الباحثين: إنها مرادفة لكلمة قيروان سراي التركية الأصل أو كرفان سراي، وتعني النزول والفندق(٤٦).

كانت الخانات في الفترة العثمانية منتشرة في المدن الكبرى ومنها مدينة حلب، ويلحق بالخان القيسارية، وهو المعمل الذي يضم ورشات عمل وبما أن حلب تشتهر بصناعة النسيج فقد ضمت القيساريات مجموعات لأنوال النسيج(٤٧).

ويتكون الخان من طابقين بأروقة تتوزع حولها الغرف، ومسجد، ومرافق عامة، ومنهل ماء، وقيسارية، وفسحة سماوية، وقد يلحق به سوق تجارية تمتد على جانبيه، ويُغلق الخان بباب كبير

مخصص لدخول الدواب والعربات المحملة بالبضائع، ويوجد في الباب فتحة تكون باباً صغيراً تدعى الخوخة مخصصة لدخول الأفراد(٤٨).

وقد أكد المؤرخ شوقي شعث في كتابه حلب تاريخها ومعالمها أن الطابق العلوي للخان فيه غرف نوم للتجار الأجانب أما الطابق السفلي فكان لحفظ البضائع والدواب، ومن أشهر هذه الخانات: خان العطارين، خان الجمرك، خان الوزير، خان الصابون، خان القصابية، خان خايربيك(٤٩).

وسميت بعض الخانات بأسماء الجاليات الأوروبية التي تسكنها كخان البنادقة الذي يقع قرب الجامع الكبير، وكان يشغله التجار البنادقة وقناصلهم، وبأسماء الأسواق التي يوجد فيها الخان، كخان استانبول(٥٠).

يمكننا القول إنه بانفتاح مدينة حلب من خلال إقامة علاقات تجارية واسعة مع أوروبا التي فتحت وكالات تجارية دائمة متخذة من الخانات مقراً لها حيث أصبحت مع مرور الزمن حارة أوروبية مغلقة تحتوي على تجار، ومبشرين، ورجال القنصلية.

ثالثاً_ العملة المستخدمة في حلب:

عملت الدولة العثمانية على توحيد النقد في الولايات التابعة لها مع وجود اختلاف بسيط لمركزية السلطة، ويتم سك النقود ضمن فرمان سلطاني، ومن يغشه كان يتعرض لعقوبات وخيمة، غير إن ضعفها كان جراء فساد الانكشارية أدى إلى تدني قيمة النقد، وأدى بالتالي إلى إزدياد عجز الدولة مالياً و تعديل قيمة النقد أكثر من مرة(٥١).

وكان التعامل يتم بالمسكوكات الذهبية والفضية وأيضاً النحاسية، ثم ظهرت بعد ذلك العملة الورقية في القرن التاسع عشر الميلادي(٥٢).

وبهذا الصدد ذكر عينتابي إنه جاء في سجلات القنصلية الإنكليزية بحلب في القرن التاسع عشر الآتي: "**إن التعامل بالنقود بين الباعة و بين الشعب في معاملاتهم اليومية وفي تعاطيهم مع الخزنة المالية من خلال العملة الذهبية أو الفضية، أما سعر الليرة الذهبية المألوف فهو ١١٧ قرشاً(٥٣)، والمجيدي الفضي ٢٢ قرشاً، والنصف مجيدي ١١ قرشاً، والربع مجيدي ٥,٥٠ قرشاً أما البشلك فقيمته ٥ قروش، والمتليك ١٢ بارة(٥٤)، أما النقود النحاسية فلا يوجد منها سوى قطع لخمس**

بارات كل ثمانية منها تساوي القرش، والقائمة هي ورقة قيمتها المطبوعة عليها مئة قرش أما صرفها فهو ٣٦,٥٠ قرشاً"[٥٥].

إن الدولة العثمانية اعتمدت على الذهب والفضة في سك النقد وشجعت على دخولهما، ومنعت خروجهما من أراضيها، وكانت تتم عملية سك النقد في دار السك "الضربخانة" حيث أسست الضربخانات في جميع الولايات ومنها ولاية حلب، لمخاطر الطريق، ومشقته ووجود قطاع الطرق واللصوص، فكان صاحب العيار مسؤولاً عن ضبط العيار الصحيح، وفي حال وجود أي خلل يُعرض صاحبه للطرد من عمله[٥٦].

وقد أشارت وثيقة إلى التنبيهات الصادرة بعدم التلاعب بأسعار العملات المحلية والأجنبية، وعدم التراخي والتغاضي عن الذين يحاولون الكسب غير المشروع الأمر الذي ينعكس سلباً ويؤدي إلى الفوضى الاقتصادية[٥٧].

لذلك وعلى الرغم من محاولات سلاطين بني عثمان إصلاح النظام النقدي، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، لكثرة الغش مما أدى إلى انهيار قيمة العملة في عمليات البيع والشراء، مما سبب أضراراً للتجار المحليين على حساب ازداد نفوذ التجار الأوروبيين الذين سيطروا على السوق.

الخاتمة

من خلال ما ورد في متن البحث نستنتج الآتي:

ـ إن موقع مدينة حلب جعلها معبراً مفضلاً للتجارة العالمية عبر التاريخ على الرغم من تحول الطريق التجاري بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح.

ـ مع قيام الثورة الصناعية في أوربا، وقبلها منح الدولة العثمانية الامتيازات للدول الأجنبية أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي في ولاية حلب، بسبب تدفق البضائع الأجنبية بكثرة إلى أسواقها خاصة بعد فتح الموانئ العثمانية أمام التجار الأجانب، فضلاً عن انخفاض الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة على بضائعها.

ـ إن الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية جعلت البضائع الأجنبية تسيطر على أسواق الدولة العثمانية، وتنافس البضائع المحلية حيث استوردت من الشرق فقط مواد الخام، مما أصاب ميزانها التجاري بالعجز لارتفاع نسبة الواردات وانخفاض نسبة الصادرات.

ـ لقد عانت حلب الكثير من الحكم العثماني نتيجة تغيير الولاة، وسيطرة الانكشاريين، ومع ذلك ظلت تحتل مكان الصدارة بين مدن شمالي سوريا، حتى أنها كانت تفوق دمشق في الأهمية التجارية والصناعية، فضلاً عن أن التجارة نفسها تعرضت لمضايقة الحكام بسبب الضرائب الباهظة، والخدمة العسكرية الطويلة الأمد والجائرة، وأخيراً بسبب انعدام الأمن على الطرق التي تمر من البادية السورية.

ـ وأخيراً، فإن الامتيازات الأوربية كانت سبباً رئيساً في جعل مدينة حلب محط أطماع الدول الاستعمارية المتنافسة التي استطاعت التدخل في المنطقة، وبذلك سيطر التجار الأجانب على الأسواق عن طريق وكلاء محليين أدوا دور الرأسمالية الأوروبية في ظل ضعف الدولة العثمانية.

الهوامش

(١) خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٥٥.

(٢) جيرار ديجوج، دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر، ترجمة: محمد رفعت عواد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١١٣ – ١١٤.

(٣) الكسندر باتريك راسل، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، ترجمة: خالد الجبيلي، حلب، ١٩٩٩، ص٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٥) كارين صادر، مدينة حلب في قوافي الذهب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (د . ت)، ص١٧ – ١٨.

(٦) نينل الكسندروفا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٥.

(٧) محمد عبدالله وإبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٨٩، ص٦٣.

(٨) المصدر نفسه، ص١١٤

(٩) خليل إينالجك، المصدر السابق، ص٢١٣

(١٠) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٧.

(١١) خليل ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ٢٠٠٠، ص٢.

(١٢) عامر محسن، أوتستراد يربط الشرق بالغرب يساهم بربط خريطة جديدة للعالم، جريد "الأخبار"، العدد: (١، ٢٤٥٨)، كانون الأول، بيروت، ٢٠١٤، ص١٦.

(١٣) خليل ساحلي أوغلي، المصدر السابق، ص٩.

(١٤) الكسندر باتريك راسل، المصدر السابق، ص٣٢.

(١٥) للمزيد من التفاصيل عن إبراهيم باشا ووالده محمد علي باشا وما تحقق من منجزات سياسية وعسكرية وإقتصادية وإجتماعية في عهدهم يُنظر: هدى علي بلال، قوة مصر العسكرية ومحمد علي في إخماد ثورة اليونان ١٨٢١–١٨٢٧، مجلة "جامعة تكريت للعلوم الإنسانية"، المجلد: (١٨)، العدد: (١٠)، تشرين الثاني ٢٠١١؛ يوسف عبدالكريم طه وجمال صبحي طالب، تنظيم أوضاع الجيش الجديد (عساكر المنصورة المحمدية)، مجلة "جامعة تكريت للعلوم الإنسانية"، المجلد: (٢٧)، العدد: (٣)، ٢٠٢٠م.

(١٦) جيرار ديجوج، المصدر السابق، ص٩٩.

(١٧) تميل بعض الدراسات في تسميتها إلى إستخدام مفردة الإصلاح ((Reform))، إلا إن المصادر التركية، بشكل عام، تفضل إستخدام كلمة تنظيمات مبررين ذلك بأن التنظيمات عَلَمٌ على عهد بعينه، فهو لا إنقلاب ولا إصلاح، بل إنه عهد تنظيم وتقنين واع يعتمد على (مبدأ التدرج) خارج هذين الحدين. ولا يجدر وضع مغزى إصطلاح (التنظيمات) بالنظر إلى المعاجم، وانما إلى الاستعمال الإصطلاحي له في عصره، فهو لم يكن إعادة تنظيم فقط ((Reorganization))، ولكنه تنظيم لحياة وعهد بأكمله، والأهم من هذا إنه يعني التشريع، فهو عصر وضع اللوائح والقوانين والتشريعات. للمزيد من التفاصيل يُنظر: محمد عصفور سلمان الأُموي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي (١٨٣٩_١٩٠٨)، أُطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب_جامعة بغداد، ٢٠٠٥؛ أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات

والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية: علي رشاد، ترجمه إلى العربية: محمود علي عامر، تقديم وتعليق: سمر بهلوان، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.

(١٨) شحادة الناطور وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، ١٩٩٢، ص٦٦ – ٦٧.

(١٩) محمد عبدالله وإبراهيم ياسين الخطيب، المصدر السابق، ص١٦.

(٢٠) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق: أحمد غسان سبانو، سلسلة دراسات ووثائق تاريخ دمشق والشام في منتصف القرن التاسع عشر، دمشق، ٢٠٠٧، ص ١٦ – ١٧.

(٢١) عبد الرؤوف سنو، النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧–١٨٨١، بيان للنشر والتوزيع، (د. م)، ١٩٩٨، ص٣٣–٣٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٢٣) نقلاً عن: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف في الدولة العثمانية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٧ – ٤٨.

(٢٤) فؤاد هلال، حلب القديمة والحديثة – دراسات تاريخية وأثرية واجتماعية، إصدارات بمناسبة حلب عاصمة الثقافة الإسلامية، حلب، ٢٠٠٦، ص ٧٠ – ٧١.

(٢٥) خير الدين الأسدي، أحياء حلب وأسواقها، تحقيق: عبدالفتاح رواس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠ – ٢٢٩.

(٢٦) محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام ١٨٥٠ – ١٩٥٠م، منشورات جامعة حلب، ١٩٩٣، ج١، ص٧.

(٢٧) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ج١، ص٥٧٣.

(٢٨) خير الدين الأسدي، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢٩) خليل إينالجك، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٣٠) ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٢٤.

(٣١) الأقجة: هي أصغر وحدات النقود الفضية العثمانية وهي كلمة تركية معناها اللغوي الضارب إلى البياض، كان وزنها يبلغ (١,١٥٤) غرام. للمزيد من التفاصيل يُنظر: محمود علي عامر، المكاييل والأوزان والنقود منذُ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني – دراسة وثائقية، مطبعة إبن حيان، دمشق، ١٩٩٧، ص١٨٣.

(٣٢) مقتبس من: ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص٥٢٤ – ٥٢٥.

(٣٣) الليدي آن بلنت، قبائل بدو الفرات عام ١٨٧٨م، ترجمة: أسعد الفارس ونضال خضر معيوف، دار الملاح، دمشق، ١٩٩١، ص ٤١٦ – ٤١٨.

(٣٤) نقلاً عن: أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، استانبول، ٢٠٠٨، ص٧٣٧.

(٣٥) محمود علي عامر، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٣٦) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص٤٥٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٩ – ٤٦٨.

(٣٨) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٩٨.

(٣٩) محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٤٠) جيرار ديجوج، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤١) عبدالمنعم أحمد، مدينة حلب في الفترة الحميدية – دراسة إدارية واقتصادية واجتماعية (١٨٧٦ – ١٩٠٩م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، ص ١٧٧ – ١٧٨.

(٤٢) محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، المصدر السابق، ص٨٥.

(٤٣) خير الدين الأسدي، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٤٤) نقلاً عن: محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، المصدر السابق، ص١٤١.

(٤٥) نقلاً عن: جان كلود دافيد ومحمود حريتاني، حلب مدينة التاريخ، دار الشعاع للنشر والعلوم، حلب، ٢٠١١، ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٤٦) أندريه ريمون، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٤٧) ألكسندر باتريك راسل، المصدر السابق، ص ٣٤ – ٣٥.

(٤٨) كامل الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩١، ج١، ص٨٣.

(٤٩) علي كامل حمزة وكاظم سرحان، خانات الحلة في العهد العثماني – دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية التاريخية، بابل، ٢٠١١، ص٣.

(٥٠) خير الدين الأسدي، المصدر السابق، ص٤١٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص٤٠٢.

(٥٢) شوقي شعث، حلب تاريخها ومعالمها، منشورات جامعة حلب، ١٩٦٠، ص ٣٦ – ٣٧.

(٥٣) القرش: وهي تحريف للغة اللاتينية قروش، ومن التركية نُقلت إلى العربية، وجمع قرش قروش، وهي على نوعان: قرش الصاغ وقرش الرائج، ويساوي الصاغ تقريباً أربعين بارة، بينما الرائج فيساوي عشر بارات. للمزيد من التفاصيل يُنظر: محمود علي عامر، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٥٤) البارة: عُملة فضية وتعني الفلوس ولا تزال مستخدمة حتى الآن، وعشر بارات تساوي قرش. للمزيد من التفاصيل يُنظر: المصدر نفسه، ص١٨٩.

(٥٥) نقلاً عن: خير الدين الأسدي، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٥٦) أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، المصدر السابق، ص٧٣٧.

(٥٧) مركز الوثائق التاريخية، دمشق، أسعار العملات وقيّم النقود الذهبية والتعليمات حولها، سجلات الأوامر السلطانية، سجل رقم: (١)، صحيفة رقم: (٤٨)، الوثيقة: (٨٩)، أوائل رمضان ١٢٣٨هـ.

Bibliography

1_ Ahmed Ak Kondez and Saeed Oztok, The Unknown Ottoman State, The Ottoman Research Endowment, Istanbul, 2008.

2_ Andre Raymond, The Great Arab Cities in the Ottoman Era, translated by: Latif Farag, Dar Al-Fikr for Studies and Publishing, Cairo, 1991.

3_ Anke Hard, The History of Reforms and Organizations in the Ottoman Empire, transferred to the Ottoman: Ali Rashad, translated into Arabic: Mahmoud Ali Amer, introduction and commentary: Samar Bahlawan, Dar Al-Zaman for printing, publishing and distribution, Damascus, 2008.

4_ Jean-Claude David and Mahmoud Haritani, Aleppo City of History, Dar Al-Shu`a for Publishing and Science, Aleppo, 2011.

5_ Gérard Dejouj, Damascus from the Ottoman Empire to the present, translated by: Muhammad Rifaat Awwad, The Supreme Council of Culture, Cairo, 2004.

6_ Khalil Sahli Oghli, From the History of the Arab Countries in the Ottoman Era, Research and Documents of the Research Center for Islamic History, Arts and Culture, Istanbul, 2000.

7_ Khalil Enalcik, History of the Ottoman Empire from Origin to Decline, translated by: Muhammad Al-Arnaout, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2002.

8_ Khair al-Din al-Asadi, neighborhoods and markets of Aleppo, investigation: Abdel-Fattah Rawas Qala'a Ji, Publications of the Ministry of Culture, Damascus, 2006.

9_ Robert Mantran, History of the Ottoman Empire, translated by: Bashir Al-Sibai, Dar Al-Fikr for Studies, Publishing and Distribution, Cairo, 1993, vol. 1.

10_ Shehada Al-Natour and others, Modern Arab History, Dar Al-Amal for Publishing and Distribution, Irbid, 1992.

11_ Shawqi Shaath, Aleppo, its history and landmarks, Aleppo University Publications, 1960.

12_ Amer Mohsen, Highway linking East to West contributes to linking a new map of the world, Al-Akhbar newspaper, Issue: (1, 2458), December, Beirut, 2014.

13_ Abdul Raouf Sinno, Islamic Entity Disputes in the Ottoman Empire 1877-1881, Statement for Publishing and Distribution, (d. m), 1998.

14_ Abdel Moneim Ahmed, the city of Aleppo in the Hamidian period - an administrative, economic and social study (1876 - 1909 AD), a master's thesis (unpublished), Damascus University, 2000 - 2001.

15_ Ali Kamel Hamza and Kazem Sarhan, Khans of Hilla in the Ottoman Era - a historical study, Journal of Babylon Center for Historical Civilization Studies, Babylon, 2011.

16_ Fouad Hilal, Ancient and Modern Aleppo - Historical, Archaeological and Social Studies, Publications on the Occasion of Aleppo, Capital of Islamic Culture, Aleppo, 2006.

17_ Qais Jawad Al-Azzawi, The Ottoman Empire, a new reading of the factors of decadence, Arab House of Science (Publishers), Beirut, 2002.

18_ Karen Sader, The City of Aleppo in the Rhymes of Gold, Publications of the Ministry of Culture, Damascus, (d. T).

19_ Kamel Al-Ghazi, The Gold River in the History of Aleppo, Dar Al-Qalam Al-Arabi, Aleppo, 1991, vol.1.

20_ Alexander Patrick Russell, The Natural History of Aleppo in the Eighteenth Century, translated by: Khaled Al-Jubaili, Aleppo, 1999.

21_ Lady Anne Blunt, Tribes of the Bedouins of the Euphrates in 1878 AD, translated by: Asaad Al-Faris and Nidal Khader Mayouf, Dar Al-Mallah, Damascus, 1991.

22_ Laila Al-Sabbagh, European Communities in the Levant in the Ottoman Era in the Sixteenth and Seventeenth Centuries (Tenth and Eleventh Hijri Hijri), Foundation for Resala Publishers, Beirut, 1989.

23_ Muhammad Abdullah and Ibrahim Yassin Al-Khatib, History of the Modern Arabs, Al-Ahlia House for Distribution and Publishing, Amman, 1989.

24_ Muhammad Asfour Salman al-Umayyad, The Reform Movement in the Ottoman Empire and Its Impact on the Arab Mashreq (1839_1908), PhD thesis, (unpublished), College of Arts_University of Baghdad, 2005.

25_ Muhammad Fouad Entabi and Najwa Othman, Aleppo in the Hundred Years 1850-1950 CE, Aleppo University Publications, 1993, vol. 1.

26_ Mahmoud Ali Amer, Weights, Weights and Money from the Dawn of Islam to the Ottoman Era - Documentary Study, Ibn Hayyan Press, Damascus, 1997, p. 183.

27_ Historical Documents Center, Damascus, currency rates and values of gold coins and instructions about them, records of the royal orders, record No. (1), newspaper No.: (48), document: (89), early Ramadan 1238 AH.

28_ Mustafa Barakat, Titles and Jobs in the Ottoman Empire, Gharib House for Printing and Publishing, Cairo, 2000.

29_ Unknown author, historical notes on Ibrahim Pasha's campaign against Syria, investigation: Ahmed Ghassan Sabano, a series of studies and documents on the history of Damascus and the Levant in the mid-nineteenth century, Damascus, 2007.

30_ Ninel Alexandrova Dolina, The Ottoman Empire and Its International Relations in the 1830s and 1840s, translated by: Anwar Muhammad, The Supreme Council of Culture, Cairo, 1999.